فجوة الاختلافات بين التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية والمتطلبات المهنية لسوق العمل

(دراسة حالة أعضاء هيأة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة بجامعة الزاوية)

■ د. علي محمد علي موسى*

■ **الملخص**

تناولت الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية وهو الفجوة أو الاختلاف ما بين ما تقدمه الجامعات الليبية من معلومات ويكتسبها الطالب من معارف في مجال العلوم المحاسبية والاقتصادية عموماً وما تحتاجه أسواق العمل من معلومات تكون لدى الخريج حتى يستطع النهوض بمهنة المحاسبة وتستطيع جهات العمل الحصول على معلومات تساعدها في اتخاذ القرارات .

وقد جاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على أسباب الفجوة واقتراح الحلول لها وقد قسمت إلى جانبين:أولهما نظري تناول كل ما يتعلق بالعملية التعليمية وجانب عملي من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تجميع المعلومات من خلال عملية المقابلة والمشاهدة والاستفسار بالإضافة إلى توزيع صحف الاستبيانات لتأكيد النتائج وقد تم اختيار أعضاء هيأة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة بجامعة الزاوية كحالة دراسية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب الفجوة ترجع إلى عدم مواكبة أعضاء هيأة التدريس للتطورات المعاصرة في استخدام الأساليب الحديثة في التدريس وقدم المناهج الدراسية ولعدم وجود تعاون بين الجامعات وسوق العمل وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة الربط ما بين ما تقدمه الجامعات من معرفة وما يريده سوق العمل من خلال السماح للطلبة بالتدريب العملي.

* عضو هيأة التدريس بجامعة الزاوية

Abstract

The study dealt with one of the very important topics, which is the gap or difference between what the Libyan universities provide information and the student acquires knowledge and what the labor markets need with the information that the graduate has so that the graduate can advance the profession of accounting and the work authorities can obtain information that helps them in taking decisions. The study applied the descriptive analytical approach that is based on collecting information through the process of interviewing, viewing, and inquiring. The two faculties of economics have been chosen. At Al-Zawia University as a case study.

The study found that the reasons for the gap are due to the weakness of the faculty members due to their failure to keep pace with contemporary developments in the use of modern methods in teaching and weakness of educational subjects and the lack of cooperation between universities and the labor market.

■ مقدمة

إن التعليم يمثل المدخل الأساسي لإعداد العنصر البشري، ويمكن تحديد مدى نجاح النظم التعليمية من خلال قدرتها على إعداد وتنمية الموارد البشرية، فالتعليم يجب أن يكون أكثر اهتماماً بإعداد المتعلم إعداداً يتسم بالشمول والتكامل المعرفي ليكون قادراً على توظيف المعرفة أي استخدام المعلومات النظرية التي درسها خلال قيامه بوظيفته والتعامل الذكي مع ظروف الحياة المحيطة في أي مكان يقيم فيه بما يتوافق مع متطلبات المعيشة ومواجهة المستقبل عن طريق إمداد المتعلم بالخبرات العلمية والمعيشية، حيث إن الإنسان الفاعل هو الإنسان متعدد المهارات (الدرويش، 2005).

وعلى النظم التعليمية تطوير برامجها بما يتماشى مع معطيات العصر لإحداث نقلة نوعية في خريجي الجامعات وتسليحهم بالمهارات والقدرات اللازمة للعمل.

وتأتي أهمية تطوير التعليم الجامعي على رأس أولويات التطوير المستهدف في المجتمعات، لما يحققه من أهداف أكاديمية أو بحثية أو خدمية للمجتمع، من خلال تطوير العنصر البشري، فالاهتمام بالثروة البشرية للأمم والاستثمار في الطاقات البشرية هو طوق النجاة في خضم الأمواج التكنولوجية والمعلوماتية المتلاحقة، وتبرز فئة الطلاب كأفراد لديهم استعدادات عالية وطاقات كامنة يجب استثمارها. ويؤكد العلماء على أن الإنسان بدون استثناء سوف يحقق مكاسب لا يمكن تصورها إذا ما تم تطوير الطاقات المبدعة التي يتحلى بها الطلاب.

إن دراسة الأداء الوظيفي للبرنامج التعليمي، وما يترتب عليه من آثار سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع يعد مطلباً ضرورياً ينبغي الالتفات إليه وتوجيه الدراسات التحليلية نحوه وذلك لدعم دوره الفعال في التنمية الاقتصادية للدولة وتطور ورقي المجتمع الإنساني، وتعود المطالبة الشديدة بضرورة إصلاح التعليم إلى ما توصلت إليه الكثير من الدراسات الميدانية في الدول المتقدمة، وكذلك الدول العربية، حيث بينت إحدى الدراسات في أمريكا أن « الفجوة بين المعارف التي تتضمنها المناهج التعليمية والمهارات والخبرات التي تتطلبها بيئة الأعمال تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، مما انعكس سلباً على نوعية الخريجين فأصبحوا غير قادرين على الاستجابة للوظائف التي يتولونها في سوق العمل بعد تخرجهم» (الرواتي، 2007، ص3). وفي هذا الصدد أكدت الدراسة على وجود تدني وهبوط تدريجي لمستوى التعليم في جميع دول العالم المتقدم منها والمتخلف، مما جعل عملية التقدم تتراجع، فهبوط المستوى التعليمي يشكل خطراً على منتجات الموارد البشرية وطاقاتها اللازمة لأداء الوظائف الحيوية للدولة. كما بينت دراسة (الرواتي، 2007) أن هناك قصوراً في إدراك الأفراد لأخلاقيات المهنة، ومن ثم عدم اتباعهم لقواعد السلوك المهني، وهذه النتائج تشير إلى ضعف المقدرة العلمية والمهنية للأفراد، ويرجع هذا الضعف إلى العديد من الأسباب أهمها: ضعف التحصيل العلمي أثناء فترة الدراسة الجامعية، نتيجة وجود فجوة بين الدراسة النظرية وتطبيقات الحياة العملية، فالبرنامج التعليمي الناجح ينبغي أن يواكب التطبيقات العملية عن طريق التدريبات والممارسات العملية للمناهج التعليمية، وفي هذا الصدد أكدت إحدى الدراسات الأكاديمية التي أجريت في البيئة المحلية (بلو، 1988، ص43) على « وجود اختلافات بين الواقع الأكاديمي والتطبيقي، ويعود ذلك إلى الثغرات التي يعاني منها التدريس الجامعي، والتي منها قلة فرص التدريب لكل من الطلبة وأعضاء هيأة التدريس للإطلاع على الجانب العملي، وعدم توفر حالات عملية محلية للمناقشة في القاعات الدراسية، وقلة المراجع الدراسية بالمكتبات، مما ينتج عنه عدم فعالية التعليم في الجامعات بما يكفي لتأهيل الطالب وإعداده الإعداد اللازم للقيام بالوظائف المختلفة بعد تخرجه».

وكما هو معروف فإن مهنة التعليم المحاسبي تقع على عاتق الجامعات فهي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تسهم بجهدها التعليمي في إعداد القوى البشرية اللازمة لخطط التنمية، حيث تعد من يلتحق بها للعمل في الميدان التجاري وهذا يؤدي إلى زيادة الضغط على الجامعات والمعاهد المتخصصة بشكل كبير لإيجاد خريجين متمكنين وأكفاء قادرين على الدخول لسوق العمل بكل جدارة.

ومواد قسم المحاسبة من المواد المهنية الهامة التي تدرس في كليات الاقتصاد في الجامعات والمعاهد الليبية وهي تسهم في تحقيق أهداف التعليم المحاسبي وتحقيق احتياجات سوق العمل، فمن خلالها يتم إعداد الطلاب وتعليمهم بالمهارات والأعمال المحاسبية اللازمة لخدمة سوق العمل.

■ مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية الدور الذي تقدمه المحاسبة للمجتمع وسوق العمل زاد الاهتمام بتطويرها بما يتماشى وتطورات العصر، حتى تعطينا خريجين متخصصين لديهم القدرة على التحليل والتفسير واتخاذ الأحكام الشخصية.

إلا إن الواقع الحالي لبرنامج التعليم المحاسبي يشير إلى وجود قصور وفجوة في مخرجات البرنامج التعليمي (درويش، 2005، ص508) . حيث أشارت الدراسة إلى أن» هذه المخرجات لم تكن على المستوى المطلوب من التأهيل والتكوين المعرفي والذي يخدم حركة التنمية، الأمر الذي يتطلب دراسة عناصر برنامج التعليم المحاسبي ومدى ملائمته لسوق العمل للوقوف على أوجه القصور فيه « .

وهذا ما أكدته دراسة (موسى، 2013، ص122) « بعدم توفر متطلبات الجودة بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية فهناك فجوة واضحة بين متطلبات سوق العمل ومهنة المحاسبة من جهة وبين مخرجات التعليم المحاسبي من جهة أخرى « ومع وجود عوامل أخرى مثل العولمة والتقدم التقني وزيادة التجارة الالكترونية فإن هذه الفجوة تزداد اتساعاً مما يتطلب الأمر تطوير مناهج التعليم المحاسبي المطبقة حالياً وزيادة في كفاءة أعضاء هيأة

التدريس بشكل يؤدي إلى إعداد خريجين مؤهلين لسوق العمل من خلال إجراء تعديلات على المناهج التعليمية وطرق التدريس المطبقة حالياً ورفع كفاءة أعضاء هيأة التدريس.

حيث يواجه التعليم المحاسبي صعوبات كبيرة نتيجة ظهور ثورة المعلومات والاتصالات و التكنولوجيا المتقدمة، حيث تكتسب مخرجات التعليم المحاسبي عادة جودتها من خلال التعليم والخبرة العملية التي تقدمها الجامعات والمعاهد المهنية والمجتمع معا .

وقد تعددت الدراسات المحلية مثل (المصلي، 2010، موسى، الماقوري، 2007) وغيرها والتي تناولت موضوع الفجوة وتطوير مهنة المحاسبة والتعليم ألمحاسبي والتي سعت بدورها إلى ملائمة خريجي أقسام المحاسبة مع متطلبات واحتياجات سوق العمل حيث أوضحت إحدى الدراسات المحلية (مامي و ميرة، 2013، ص 197) « إن المهارات والمعارف المدركة التي تزودها المناهج المحاسبية لخريجي أقسام المحاسبة غير كافية للتأهيل المحاسبي المهني المطلوب».

وأوضحت دراسة أخرى (سمهود، 2013، ص 254)» ان التعليم المحاسبي في ليبيا يعيد إنتاج ذات المؤهلات النمطية البعيدة عن حاجة السوق المحلية المتغيرة « .

وفي دراسة أخرى أوضحت بعض أوجه القصور في التعليم المحاسبي من خلال دراسة واقع التعليم المحاسبي في ليبيا لغرض تطويره وتوصلت إلى نتيجة مفادها « وجود علاقة بين المناهج التعليمية للتعليم المحاسبي وأعضاء هيأة التدريس والإدارات التعليمية للتعليم المحاسبي وبين كفاءة أداء الطلبة والخريجين « (الدالي، 2003، ص 18).

مما سبق يمكن القول بأن هناك اختلافاً بين التعليم المحاسبي والواقع ألمهني وأن برنامج التعليم المحاسبي لا يلبي احتياجات المهنة وأن هناك اختلافا بين ما يدرسه الطلاب في الجامعات وبين متطلبات المهنة مما خلق فجوة اختلافات بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات التأهيل المهني.

وبالتالي فإن الأمر يتطلب البحث في أسباب الفجوة من خلال دراسة برنامج التعليم المحاسبي والمشاكل التي تواجهه.

عليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في البحث عن أسباب الفجوة بين واقع التعليم المحاسبي ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل من خلال طرح السؤال التالي:

- **ما هي أسباب فجوة الاختلافات بين التعليم المحاسبي والمتطلبات المهنية ؟**

■ **أهداف الدراسة:**

عليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

1- دراسة أسباب فجوة الاختلافات بين التعليم والمحاسبي والمتطلبات المهنية.

2- دراسة لواقع التعليم المحاسبي بجامعة الزاوية كحالة دراسية.

3- اقتراح الطرق لتضييق فجوة الاختلاف بين واقع التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل الليبي.

■ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1- تأتي أهمية الدراسة من أهمية التعليم المحاسبي ومع تزايد أهمية الأعمال التجارية وبالتالي زيادة أهمية الدور الذي يقوم به خريج المحاسبة، عليه فإن هذه الدراسة سوف تسهم وتلقي الضوء على أحد المواضيع المهمة ألا وهو التعليم المحاسبي.

2- سوف تسهم هذه الدراسة في الإشارة إلى ضرورة تطوير وتحديث المناهج الدراسية التي تساعد على رفع مستوى خريجي أقسام المحاسبة .

3- سوف تسهم الدراسة في إعادة النظر في أساليب التدريس وتطويرها والدفع باستخدام الأساليب الحديثة في التدريس الجامعي مثل استخدام الكمبيوتر والسبورات الالكترونية وغيرها .

■ **فروض الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة واحدة وعدة فروض فرعية والفرضية الرئيسية كالآتي:

« توجد فجوة بين ما يقدمه أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة من معلومات

بجامعة الزاوية وما يحتاجه سوق العمل الليبي من مهارات »

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم صياغة مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كالأتي:

1 – « التأهيل العلمي والعملي لأعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة غير كاف »

2 – « لا تتوفر الوسائل التعليمية الحديثة مثل الكمبيوتر والسبورات الالكترونية بأقسام المحاسبة»

3– « لا يتوفر تدريب عملي للطلاب بأقسام المحاسبة »

4 – « لا يوجد استمرار لتحديث محتوى المناهج العلمية بأقسام المحاسبة حتى تواكب التطورات الاقتصادية المعاصرة »

■ **تقسيمات الدراسة:**

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة فإن هذه الدراسة سوف تتعرض إلى كل من:

- أهداف التعليم المحاسبي.
- عناصر التعليم المحاسبي.
- عوامل فجوة الاختلافات بين التعليم المحاسبي والتأهيل المهني.
- الدراسة الميدانية.
- النتائج والتوصيات.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

● **أهداف التعليم المحاسبي:**

إن أهداف التعليم المحاسبي ينبغي أن تكون واضحة ومحددة بحيث يكون برنامج التعليم المحاسبي قادراً على تأهيل الطلاب وإمدادهم بأنواع المعرفة والمهارات المطلوبة وإكسابهم القدرة على التقييم واستخلاص المؤشرات وتوصيل المعلومات (بن غربية، 1990).

ومن هنا فإن أهداف التعليم المحاسبي تتمثل في (عبد المنعم و عبد المنعم، 1997):

1- إثراء وتطوير المعرفة المحاسبية وتنميتها لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات.

2- تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً عن طريق تقديم كوادر محاسبية مؤهلة قادرة على تقديم المعلومات الملائمة والتي تساعد في اتخاذ القرار الملائم.

3- إعداد الباحثين القادرين على مواجهة المشاكل العملية وطرحها وعلاجها من خلال إمداد الطلبة بالمعرفة اللازمة لتأهيلهم ليكونوا محاسبي المستقبل.

4- إعداد الكفاءات القادرة على التكيف مع الواقع العملي.

5- تنمية وتوعية الطلاب بواجباتهم ومسؤولياتهم كمواطنين.

- **عناصر التعليم المحاسبي وتشمل:**

إن تحقيق أهداف التعليم المحاسبي تتم من خلال تفاعل عناصره مع بعضها البعض والتي تتكون من:

- **أولا - المناهج التعليمية:**

أغلب الدراسات السابقة في ليبيا (موسى، 2013، مامي و ميرة، 2013) أشارت إلى أن المحاسبة في ليبيا تعاني من تدني المهارات المهنية وهذا يعود إلى القصور الكبير في مناهج التعليم المحاسبي فهي أغلبها قديمة ولا تواكب التطورات الهائلة في علم التكنولوجيا وهذا يؤدي إلى وجود واتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي حيث إن سوق العمل الليبي يفتقر إلى وجود محاسبين مؤهلين يلبون سوق العمل وهذا سببه تدني مستوى المناهج وتركيزها على الجانب النظري فقط وإهمال الجانب التطبيقي حيث يعتمد التعليم المحاسبي حالياً بصورة كبيرة على الكتاب المقرر وأسلوب المحاضرات وحل المسائل والتمارين.

وباستقراء واقع الكتب يلاحظ أنها لا تلائم المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فهي إما أنها منقولة عن كتب خارجية أو أنها قديمة تخلو من التطورات الحديثة التي طرأت على علم المحاسبة .

كذلك فإن معظم المناهج لا تحتوي على علوم أساسية لمزاولة المهنة، كاستخدام الحاسوب في التطبيقات المحاسبية والرياضيات وعلوم الإدارة الحديثة،والمحاسبة

الاجتماعية، والتجارة الالكترونية، والمحاسبة الإسلامية والبيئية بالإضافة إلى خلو هذه المناهج من الصبغة المهنية كالمعايير وآداب السلوك المهني.

فالمناهج يجب أن تتضمن المعارف والمهارات اللازمة لتكوين المحاسب الكفء، وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين (رمضان، 2006) العناصر الأساسية للتعليم في المعرفة والمهارات والقيمة المهنية.

فالمعرفة المحاسبية تتمثل في المفاهيم والتعميمات والحقائق والمبادئ التي يفترض أن يكتسبها المحاسب الجيد، أما المهارات فهي القدرة على استخدام أو تطبيق المعارف في المواقف العملية

أما القيمة المهنية فتتمثل في ترسيخ آداب وسلوك المهنة لدى الطالب والتي تدعم سلوكه كمحاسب في المستقبل.

إن تضمين المناهج هذه العناصر يساعد على تحقيق أهداف التعليم المحاسبي، وحتى يتم تطوير المناهج ينبغي **دراسة** احتياجات سوق العمل (**خريج يجيد استخدام الكمبيوتر ويتكلم ويكتب إحدى اللغات الحية مثلا**) لتحديد أهم المعارف والمهارات اللازمة للطالب.

- **ثانيا – طرق التدريس**

وهي تعني مجموعة الإجراءات التي يتبعها المحاضر لمساعدة الطلاب على تحقيق الأهداف التعليمية.

وهذه الإجراءات قد تكون مناقشات أو توجيه أسئلة أو إثارة مشكلة أو تهيئة موقف معين ومن طرق التدريس المحاضرات وطرح الأسئلة ودراسة الحالة والتمارين وغيرها.

كما تختلف أدوات العرض للمنهج والتي منها السبورة واستخدام الحاسوب والخرائط.

وحتى تكون طريقة التدريس فعالة يجب توافر عنصرين عند اختيار طريقة التدريس هما: الملائمة أي يجب اختيار الطريقة الأكثر ملائمة لتحقيق الأهداف طبقاً للإمكانيات المتاحة، فعلى سبيل المثال إذا كان الهدف تعليم الطلاب مهارات محاسبية يمكن استخدام الحاسوب كوسيلة لتطبيق هذه المهارات وتعليمهم استخدام الحاسوب في الحالات العملية للمحاسبة.

أما إذا كان الهدف تعليم الطلاب كيفية ترابط العمليات وتسلسلها يمكن استخدام الخرائط كوسيلة لتتبع العملية من إعداد القيد المحاسبي مثلاً إلى ترحيل القيد في دفتر الأستاذ العام إلى تسجيله في ميزان المراجعة إلى إعداد القوائم المالية، والعنصر الثاني هو التنوع وهو اختيار مجموعة من طرق التدريس ويمكن تحديد الطرق الأفضل والأكثر مناسبة للموضوع محل الدراسة.

إن اتباع طريقة الإلقاء والمحاضرات واستخدام الكتاب فقط دون التطرق إلى بعض التطبيقات العملية لا تفي باحتياجات المهنة، إذ إن الطلاب عادة ما يتعلمون المهارات من خلال التطبيقات العملية، حيث إن التطبيق العملي يتيح للطلاب فرصة ممارسة أنواع مختلفة من الأعمال التي تواجه المحاسب، مما يساعد على تكوين شخصية مهنية مستقلة للطالب.

● ثالثا - أعضاء هيأة التدريس:

يعتبر عضو هيأة التدريس العنصر الفعال في العملية التعليمية، إذ إن المحتوى العلمي الذي يملكه عضو هيأة التدريس، وكذلك المهارات والمعارف والخبرات تساعده على تشكيل برنامج تعليمي مناسب وملائم للطلاب.

« فوجود عضو هيأة تدريس يتمتع بالمعرفة والخبرة يعتبر جزءاً أساسياً في العملية التعليمية، حيث إن أعضاء هيأة التدريس يقومون بتصميم محتويات ومنهج المواد التي يقومون بتدريسها على أساس معلومات اكتسبوها من مصادر ثانوية عادة ما تكون الكتب والمبادئ والمعايير المتعارف عليها « (دهمش، 1993، ص20).

إن المعرفة المتكونة لدى عضو هيأة التدريس تؤثر بشكل مباشر على طريقة التدريس وعلى الطلاب، وهذه المعرفة نتاج الثقافة والبيئة التي درس بها عضو هيأة التدريس، فعضو هيأة التدريس الذي درس في بريطانيا يختلف في وضعه لمنهجه وتصوره وأسئلته عن الذي درس في أمريكا، ويتم التأثير في المنهج المحاسبي دون الالتفات لما يتماشى مع متطلبات البيئة والمناخ الاقتصادي الليبي.

وقد أكدت بعض الدراسات على أهمية تنمية هذه المعرفة وزيادة مهارات عضو هيأة

التدريس وذلك للوصول إلى تكوين مخرجات تعليمية أعلى جودة وكفاءة، وبينت أن تنمية عضو هيأة التدريس مهنياً تتضمن تحقيق ثلاثة أهداف هي (مدبولي، 2002):

1- إضافة معارف مهنية جديدة لأعضاء هيأة التدريس.

2- تنمية المهارات المهنية لديهم.

3- تنمية وتأكيد القيم المهنية الداعمة لسلوكهم.

وتتمثل التنمية المهنية لأعضاء هيأة التدريس في ثلاثة مكونات رئيسية هي:

1- التدريب المهني : أي العمل على إكساب المعلمين مجموعة من المهارات اللازمة لرفع كفاءاتهم.

2- التربية المهنية : أي العمل على تعديل أفكار أعضاء هيأة التدريس ومعتقداتهم بشأن عملهم وممارساتهم والتأكيد على القيم المهنية من خلال الدورات الطويلة والقراءات المختارة والملاحظة الذاتية.

3- المساندة المهنية : بمعنى توفير مناخ الاستقرار الوظيفي وتحسين ظروف العمل والحوافز.

- **رابعا - الطلاب:**

إن الهدف الأساسي للتعليم المحاسبي هو تعليم الطلبة لكي يصبحوا محاسبين مهنيين وإكسابهم مجموعة من المهارات المطلوبة للمحاسب المهني وتطوير مستوى المهارات والمعرفة والقيم الأخلاقية لديهم.

إن الطالب هو العنصر الأكثر أهمية في العملية التعليمية، إذ إنه يمثل حصيلة تفاعل البرنامج التعليمي ليعطي خريج اليوم ومحاسب الغد، وهو المطالب بتوفير مهارات جيدة ومع معارف تمكنه من الدخول في المهنة والعمل بالشكل الملائم فيها، ولكي يتم تبني طلاب على درجة من الكفاءة يجب تحفيزهم وزيادة رغبتهم للعمل في مهنة المحاسبة والمراجعة، وإتاحة فرص العمل أمامهم مع الأخذ بالاعتبار تحديد متطلبات التعليم والتأهيل الجامعي لهم حتى لا تكون المهنة فرصة يلتحق بها من لا يكون بالمستوى العلمي المطلوب.

كما يجب زيادة قدرة الطلاب على التحصيل الدراسي، وقد بينت إحدى الدراسات ثلاثة متغيرات ترتبط بالتحصيل الدراسي للطالب وهي (عبد الغني، 2004):

1- المدخل إلى المعرفة : أي كيفية الحصول على المعرفة، وإلى أي مدى توفر المؤسسة التعليمية الفرصة لطلابها لتعلم العلوم والمهارات المختلفة.

2- الضغط من أجل التحصيل : وهو خليط من الحوافز- متطلبات التخرج- صرامة البرنامج التعليمي- تقدير المؤسسة لإنجازات الطلاب.

3- ظروف التعلم المهنية : ومنها المرتبات، عبء العمل، وقت الإعداد والتحضير، والتي قد تدفع بهم للأمام أو تحد من جهودهم وهم يقومون بالعملية التعليمية.

وقد حدد مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) ثلاث طرق لتعليم طلبة المحاسبة وهي: التعليم بهدف إيصال المعرفة والمهارات والقدرات وتطويرها ثم الخبرة العملية وهي الأنشطة العملية ذات العلاقة بالمحاسبة وأخيرا التدريب وهو مكمل للطريقتين السابقتين وغالبا ما تكون عبارة عن ورش عمل ومحاكاة بيئية للعمل.

والتعليم المحاسبي كغيره من العلوم الأخرى حيث أوضحت إحدى الدراسات أنه يعاني من عدة مشاكل أهمها (النجارو الدعجة، 2000):

1 - تركز الدراسة المحاسبية على الإجراءات المحاسبية والجوانب الوصفية وليست التحليلية، حيث إن الدراسة المحاسبية التحليلية تعرّف الطالب بالعلاقات السببية للمفاهيم المحاسبية وتعمق القدرة لدى الطالب على التفكير المنطقي.

2 - لا تزال الأساليب المستخدمة في التدريس المحاسبي الجامعي تعتمد على النمط الكمي وليس النوعي، ولا يزال الربط العملي بين قاعة الدرس وورشة العمل محدوداً.

3- إن استخدام أساليب المعرفة الحديثة (كاستخدام الحاسبات الإلكترونية) والأساليب الإحصائية ووسائل الاتصال الحديثة، وعلم النفس والعلوم السلوكية والقانون مازالت محدودة .

4- إن مساهمة الهيئات المشرفة على تطوير مهنة المحاسبة محدودة، وما تقدمه للجهات المختصة بتطوير التعليم المحاسبي يقتصر على التوصيات.

5- لا تدرس مادة أخلاقيات المهنة ضمن مناهج الدراسة لطلبة المحاسبة بالرغم من أهمية هذه المادة، والتي تعتبر متطلبا تعليميا عاما يدرس ضمن برامج دراسية في المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، فالاهتمام به ينبغي أن يعنى بشكل أكبر، وقد ثبت أن العديد من الوحدات الاقتصادية في المنطقة العربية تم انهيارها بسبب أخلاقيات القائمين بالوظيفة المحاسبية داخل المشروع أو من مراجعي الحسابات خارج الوحدة (الحداد، 2010).

يمكن القول بأن الأمر يتطلب إعادة توجيه وتعديل التعليم المحاسبي بحيث يركز على عنصر الطلب في سوق العمل، أي أن حاجة سوق العمل ستحدد مواصفات الخريج ومعالم التعليم المحاسبي.

- **مفهوم فجوة الاختلاف:**

ان استخدام تعبير الفجوة يرجع إلى سبب اختلاف جودة الأداء المهني ومستواه عن المتوقع منه، ويرجع استخدام هذا المصطلح إلى وجود الفجوة في المراجعة، حيث عرفت « بأنها التباين بين واجبات المهني التي تحددها القوانين المختلفة للمنظمات المهنية، وتلك التي يتصورها مستخدمو القوائم المالية « (غالي، 2001، ص 708).

كما تعرف بأنها « اختلاف الأداء المهني للمراجعة من حيث الجودة ومعايير الأداء عن المتوقع منها أن تحققه « (العيسوي، 2005، ص 25).

ويمكن تعريفها بأنها : الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المراجعين وبين ما يستطيع المراجعين تحقيقه بشكل معقول (غالي، 1998، ص 708).

وعند دراستنا للاختلاف بين مخرجات التعليم المحاسبي والمتطلبات المهنية يمكننا تعريف فجوة الاختلافات بينهما على أنها :

التباين بين المعارف والمهارات لخريجي الجامعات المحاسبية وبين ما تتطلبه المهنة من الخريج من مهارات وقدرات وكفاءات.

أو هي التباين بين ما يتوقعه المجتمع ويحتاجه من خريج المحاسبة وبين ما يستطيع الخريج تحقيقه بشكل معقول.

وقد تعددت الدراسات المحلية والعالمية التي تناولت موضوع الفجوة وتطوير مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي، والتي سعت بدورها إلى ملائمة خريجي أقسام المحاسبة مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

● **أهمية الجودة في تضييق فجوة الاختلاف لبرنامج التعليم المحاسبي:**

لقد تزايد الاهتمام العالمي بجودة التعليم في النظم التعليمية بصفة عامه ومن العوامل التي ساعدت على الاهتمام بالجودة النقد المستمر من انخفاض مستويات الجودة في مخرجات التعليم ودخول ألفية جديدة ذات تحديات صعبة كالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات والتي تتطلب إعداد وتوفير الكوادر ذات المهارة والفعالية العالية.

ويعتبر مدخل الجودة من المداخل الحديثة والتي تهدف لتحقيق جودة مخرجات التعليم من خلال وضع معايير قياسية مناسبة تتوافق ومتطلبات السوق وبالتالي فهي مدخل لتضييق فجوة الاختلافات بين مخرجات التعليم ومتطلبات ممارسة المهنة.

انطلاقاً من ذلك كان على الجامعات إنشاء مراكز لإدارة الجودة الشاملة والتي تعنى بعلاج أوجه القصور التي ذكرت سابقاً وصولاً إلى صقل المخرجات التعليمية وتحقيق الأهداف التعليمية.

● **الجودة الشاملة**

حتى يمكن الحصول على جودة شاملة وعالية للخدمات التعليمية لابد من توفر مجموعة من المبادئ وأهمها هي (اسماعيل وآخرون، 2000):

1- **رضاء العميل:**

وهو أساس الجودة فالوصول إلى رضا طالب الخدمة يعني الوصول إلى جودة الخدمة ويتم ذلك من خلال التعرف على احتياجات العملاء من أجل تحديد مخرجات جيدة وبالتالي الاهتمام بتحديد شكل العمليات المطلوبة وطرق تنفيذها . فتحديد احتياجات المؤهلات العلمية والمهارات التي يطلبها سوق العمل من خريجي المحاسبة يمكن من تحديد

المخرجات التعليمية الواجب توفرها خلال برنامج التعليم المحاسبي ومن ثم تحديد أهداف وطريقة تنفيذ العملية التعليمية.

2- **التحسين المستمر والتقويم الذاتي للأداء:**

يجب على كل فرد من العاملين في الجامعة وخاصة أعضاء هيأة التدريس أن يكرس جهده نحو التقدم المستمر في الأداء على المستوى الشخصي والجماعي وبالتالي التحسين بشكل دائم . ويتطلب التحسين المستمر الاهتمام المتزايد بالتدريب والتنمية المهنية وإجراء الأبحاث وتوفير الاتصال الجيد.

3- **إنشاء آليات اتصال فعالة:**

لنشر ثقافة الجودة والتحسين المستمرين بين العاملين وذلك لرفع مستوى الوعي لدى الكادر الأكاديمي والوقوف على الجديد على ساحة الأبحاث العلمية وكذلك توفير الاتصال الجيد بين الأكاديميين والممارسين لمهنة المحاسبة.

4- **إنشاء مقاييس وأنظمة تغذية راجعة:**

تساعد على تحديد ما تم تحقيقه من الأهداف التعليمية ومدى تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في جوانب العملية التعليمية.

5- **توفير القيادة الفعالة:**

فنجاح إدارة الجودة الشاملة مسؤولية أفراد الإدارة العليا ولهذا فعلى مسؤولي التعليم تطوير الأساليب التي تعمل بمقتضاها الإدارة والاهتمام بالتحسين المستمر لجوانب العملية التعليمية.

■ **الدراسة الميدانية:**

● **مجتمع وعينة الدراسة**

توجد مجموعة من العوامل المحددة لفجوة الاختلافات سوف يتم دراسة مدى وجودها في جامعة الزاوية من خلال دراسة أقسام المحاسبة بكليتي اقتصاد الزاوية والعجيلات حيث يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس القارين بجامعة الزاوية المتخصصين في مجال المحاسبة كما هو موضح بالجدول رقم (1)

جدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة

الدرجة العلمية		كلية اقتصاد الزاوية	كلية اقتصاد العجيلات	المجموع
أستاذ		1	1	2
أستاذ مشارك		5	0	5
أستاذ مساعد		1	0	1
محاضر	دكتوراه	3	8	11
	ماجستير	6	1	7
محاضر مساعد		10	9	19
المجموع		26	19	45

و تعود أسباب الفجوة لشقين، فهي إما أن تعود لقصور تام أو جزئي في إعداد البرنامج التعليمي للمحاسبة، **أو أنها تعود لمشاكل عملية للمهنة ليست محور دراستنا حالياً**.

وقد حددت أغلب الدراسات العوامل المحددة لفجوة الاختلافات والمتعلقة ببرنامج التعليم المحاسبي في التالي:

1- التأهيل العلمي لعضو هيأة التدريس.

2- مدى توافر الوسائل التعليمية الحديثة في الجامعات.

3- مدى توافر تدريب عملي للطلاب على الجوانب التي يتم تدريسها في الواقع العملي.

4- مستوى التحديث المستمر لمحتوى المناهج العلمية التي تدرس للطلاب.

ومن خلال العوامل السابقة سوف يتم الاستفسار عنها من أعضاء هيأة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة التابعين لجامعة الزاوية، ولتحقيق أهداف الدراسة

تم اتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي الذي يصلح كدراسة حالة والذي يتيح فرصة التركيز على حالة واحدة قائمة بذاتها ورغم الانتقاد الموجه إليها بخصوص عدم إمكانية تعميم النتائج على حالات أخرى مشابهة لها إلا إنها من المناهج المعتمدة علميا لمثل هذه الدراسات (مقداد و الفراء، 2004، الرفاعي، 2007) وهذا الأسلوب يقوم على أساس تجميع كمية من الحقائق والمعلومات المهمة ذات العلاقة بالموضوع من خلال عملية المشاهدة وطرح الأسئلة الشفوية باتباع وسيلة المقابلة الشخصية بالإضافة إلى استخدام استمارة الاستبانة لتجميع وإخضاع المعلومات التي يتم الحصول عليها للتحليل الوصفي، ودراسة الحالة عادة لا تحتاج إلى فروض لإثبات النتائج لأن دراسة الحالة تتيح فرصة التركيز على حالة واحدة قائمة بذاتها (جون ويست، 1980).

جدول رقم (2) عدد الاستبيانات الموزعة و المستردة و المقبولة للتحليل

الكلية	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات المقبولة إلى الموزعة
كلية اقتصاد الزاوية	16	13	10	٪ 62.5
كلية اقتصاد العجيلات	15	12	10	٪ 67

وقد تم توزيع 16 صحيفة استبيان على أعضاء هيأة التدريس بكلية اقتصاد الزاوية وكان عدد الاستبيانات المستردة (13) استبانة، وتم استبعاد (3) استبيانات لعدم استكمال كافة الإجابات المطلوبة وخضعت (10) استبيانات للتحليل أي بنسبة (62.5 ٪) من الاستبيانات الموزعة وتم توزيع 15 صحيفة استبيان على أعضاء هيأة التدريس بكلية اقتصاد العجيلات وكان عدد الاستبيانات المستردة (12) استبيانة، وتم استبعاد (2) استبيانه لعدم استكمال كافة الإجابات المطلوبة وخضعت (10) استبانات للتحليل أي بنسبة (67 ٪) من عدد الاستبيانات الموزعة و الجدول رقم (2) يوضح ذلك.

● **أولا - التأهيل العلمي لعضو هيأة التدريس:**

يقصد بالتأهيل العلمي لعضو هيأة التدريس القدر من التعلم النظري الذي يحصل عليه عضو هيأة التدريس في مجال تخصصه والذي يجعله قادراً على القيام بعمله على أكمل وجه.

فعضو هيأة التدريس يمثل إحدى الدعامات الأساسية التي يعتمد عليها في العملية التعليمية، إذ أن أي قصور في إمكانياته وقدراته وأدائه يشكل خطراً ينعكس على المستوى العام للتعليم ويفقد الثقة به.

ومن هنا كان على الجامعات الأخذ بعين الاعتبار استقطاب أعضاء هيأة تدريس أكفاء متميزين وتعيينهم، كما تعمل على زيادة كفاءتهم وخبراتهم من خلال الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية لضمان الوصول إلى أعلى مستوى علمي والوقوف على الجديد من العلم.

جدول (3)وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية

الخاصية	الفئة	عدد التكرارات	النسبة
المؤهل	دكتوراه	12	٪ 60
	ماجستير	8	٪ 40
	المجموع	20	٪ 100
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	4	٪ 20
	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	12	٪ 60
	أكثر من 10 سنوات	4	٪ 20
	المجموع	20	٪ 100

ومن خلال الجدول رقم (3) يتبين لنا أن ما نسبته 60 ٪ من أعضاء هيأة التدريس

المشاركين في الدراسة يحملون درجة الدكتوراه وما نسبته 40 ٪ يحملون درجة الماجستير وما نسبته 20 ٪ خبرتهم أقل من خمس سنوات في حين إن 60 ٪ خبرتهم ما بين خمس وعشر سنوات وباقي النسبة وهي 20 ٪ فإن خبرتهم أكثر من عشر سنوات وبشكل عام فإن متوسط الخبرة بلغت 7.5 سنة وهي تعتبر قليلة إلى حد ما .

جول رقم (4)المتغيرات حول التأهيل العلمي لعضو هيأة التدريس

العملية	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الحصول على دورات تدريبية	4	20	16	80
المشاركة في مؤتمرات علمية	5	25	15	75
الحصول على شهادة تقدير	2	10	18	90
الحصول على دعم	0	0	20	100
تأليف كتب	2	10	18	90
كتابة مقالات	18	90	2	10

اما الجدول رقم (4) فيبين أن ما نسبته 80 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لم يتحصلوا على أي دورات تدريبية في مجال تخصصهم أو في أي مجال آخر مثل الكمبيوتر أو الإحصاء أو طرق التدريس مما يؤدي إلى تدني الكفاءة في مجال تخصصهم وأن ما نسبته 75 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لم يشاركوا في مؤتمرات وورش علمية وان 90 ٪ من المشاركين في الدراسة لم يتحصلوا على أي شهادة تقدير ولم يقوموا بتأليف أي كتاب وأن 100 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لم يتحصلوا علي أي دعم مادي أو معنوي.

ورغم أن الدورات التدريبية والمشاركة في المؤتمرات العلمية والحصول على شهائد التقدير أو تأليف الكتب أو الدعم المادي والنفسي لعضو هيأة التدريس يزيد من كفاءة وفعالية عمله حيث إن الثبات الوظيفي والاستقرار وتشجيع البحث العلمي يكرس الجهود العلمية لأعضاء هيأة التدريس للبحث عن المزيد وإثراء البحوث بما يساعد على حل المشاكل الموجودة في البيئة المحاسبية إلا إن هذا الأمر للأسف غير متوفر وبنسبة كبيرة جدا بأقسام المحاسبة بجامعة الزاوية والملاحظ من خلال المقابلة الشخصية أن أغلب أعضاء هيأة التدريس أصلهم موظفين وتم نقلهم للكليات للعمل كأعضاء هيأة تدريس ليس لديهم أي فكرة عن طرق التدريس أي لم يمروا بمرحلة معيد ثم عضو هيأة تدريس الأمر الذي يؤثر على جودة العملية التعليمية وهذا يسير في نفس اتجاه الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على « التأهيل العلمي والعملي لأعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة غير كاف « مما يعني قبول الفرضية.

- **ثانيا - مدى توافر الوسائل التعليمية الحديثة بالجامعات:**

إن اعتماد عضو هيأة التدريس على الطرق التقليدية في إلقاء المحاضرة واستخدام السبورة فقط يجعل قاعة الدرس في وضع يسود فيه الملل والكسل مما يجعل الطلاب أقل قدرة على استيعاب المعلومات، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى محاولة عرض المعلومات باستخدام طرق عرض جديدة بدل الوسائل التقليدية، كاستخدام عروض DATA SHOW لإلقاء المحاضرة والتي تثير انتباه الطلاب وتضفي نوعا من النشاط في حلقة الدرس.

إن تجاهل الجامعات الليبية لاستحداث الوسائل التعليمية الحديثة داخلها يجعل نسبة الاستفادة من حلقات الدرس ضئيلة إن لم تكن معدومة وبالتالي ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الوسائل الحديثة والتي تهدف إلى توصيل المنفعة العلمية للطلاب.

إن أسلوب التدريس الحالي في ظل الأعداد الكبيرة للطلاب، وتلقين المعلومات وكذلك في ظل عدم توفر وسائل التعليم الحديثة لكافة الطلاب مثل استخدام الحاسبات الآلية أو الحالات العملية التي تتطلب مناقشة، له دور كبير في التأثير على مستوى كفاءة الخريج وقدرته على مسايرة الأساليب الحديثة المطبقة في كثير من الشركات الكبيرة، وهذا بدوره يؤثر على كفاءة الأداء الوظيفي لهم.

جدول رقم (5)المتغيرات حول مدى توفر الوسائل التعليمية الحديثة

العملية	الإملاء		الشرح		الكمبيوتر		Data show		تحليل التمرينات	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
وسائل إعطاء المحاضرة	8	12	20	0	0	20	0	20	15	5
النسبة	40	60	100	0	0	100	0	100	75	25

ومن خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن 100 ٪ من المشاركين في الدراسة لا يستخدمون الوسائل الحديثة مثل الكمبيوتر و DATA SHOW في العملية التعليمية في حين إن الأغلبية بنسبة تزيد عن 60 ٪ يستخدمون الوسائل التقليدية وهي الإملاء والشرح وحلول بعض التمرينات.

جدول رقم (6) المتغيرات حول مدى توفر الوسائل التعليمية الحديثة

العملية	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
وجود حلقات نقاش والعمل في مجموعات	2	10	18	90
ربط المعلومات بالمعايير والقوانين	2	10	18	90
مشاركة الطلاب في العملية التعليمية	7	35	13	65

أما من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن 90 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لا يستخدمون حلقات النقاش أو العمل في مجموعات ولا يقومون بربط المواضيع بالمعايير والقوانين والتشريعات في حين ان 65 ٪ من المشاركين في الدراسة لا يشاركون الطلبة في العملية التعليمية . وهذا يسير في نفس الاتجاه التي تنص عليه الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه « لا تتوفر الوسائل التعليمية الحديثة مثل الكمبيوتر والسبورات الالكترونية بأقسام المحاسبة « وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية.

● ثالثا - مدى توافر التدريب العملي للطلاب على الجوانب التي يتم تدريسها في الواقع النظري

تحتاج الجوانب النظرية التي يدرسها الطالب إلى ضرورة تطبيقها في الواقع العملي . فالدراسة النظرية وحدها غير كافية لتخريج كفاءات تتعامل مع متغيرات الواقع العملي.

فالطالب الذي درس المفاهيم والمبادئ العلمية يحتاج لتطبيق عملي لهذه المفاهيم والمبادئ ليتم الربط بين ما درسه نظرياً وما يتم تطبيقه على أرض الواقع والذي يمكنه من تكوين خلفية وطريقة للتعامل مع المشاكل الحياتية وإيجاد حلول لها من خلال ما درسه في الجانب النظري.

وقد أشار أغلب الكتاب إلى ضرورة إتاحة فرصة التدريب العملي للطلاب على تطبيق الجوانب النظرية حتى يجمع الطالب بين الناحية العلمية والخبرة

جدول رقم (7) مدى توافر التدريب العملي للطلاب على الجوانب التي يتم تدريسها في الواقع النظري

العملية	نعم	لا		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أخذ الطلبة لبعض المصالح لربط النظري بالعملي	0	0	20	100
تكليف طلبة بزيارة مصالح حكومية أو شركات لإجراء بحث	0	0	20	100
تكليف طلبة بإعداد بحوث من خلال الواقع العملي	0	0	20	100

ومن خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أنه وبنسبة 100 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لا يقومون بأخذ الطلبة لبعض المصالح ولا يتم تكليف الطلبة بزيارة أي مصالح حكومية أو شركات ولا يتم تكليف الطلبة بإعداد بحوث من خلال الواقع العملي وفي ظل غياب التدريب العملي يصبح ما تعلمه الطالب من مفاهيم ومبادئ وأساليب تساعده على تجاوز امتحان المادة العلمية فقط، وتنطفئ هذه المعلومات بمرور

السنوات نتيجة النسيان أو نتيجة اختلاف تطبيقها في الواقع العملي وهذا يسير في نفس اتجاه الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادها أنه « لا يتوفر تدريب عملي للطلاب بأقسام المحاسبة وهذا يودي إلى قبول الفرضية».

رابعا - تحديث المناهج التعليمية التي تدرس للطلاب:

إن ارتباط مناهج التعليم المحاسبي بالبيئة المحيطة به وكذلك بثقافة المجتمع له أثر على تحقيق أهداف التعليم المحاسبي وتخريج الكوادر اللازمة للتعامل مع محيط العمل الخارجي ومواجهة التغيرات المستجدة.

إن تحديث المناهج العلمية بما يتماشى ومعطيات العصر يساعد على تحقيق أعلى كفاءة للخريجين، إذ إنهم وقفوا على آخر مستجدات العلم، وبالتالي يمكنهم الانخراط في بيئة العمل والدخول في مجالات المنافسة المختلفة ويبين الجدول رقم (8) مصادر إعطاء المحاضرات.

جدول رقم (8) مصادر إعطاء المحاضرات

العملية	كتب		مذكرات		الانترنت		دوريات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مصادر إعطاء المحاضرات	20	100	12	60	0	100	1	5

حيث أوضح 100 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة أن الكتب هي المصدر الأساسي و60 ٪ يعدون مذكرات إلى جانب الكتب وأن 100 ٪ لا يستخدمون الانترنت كمصدر للمحاضرات في حين إن 5 ٪ فقط يستخدمون الدوريات والمجلات العلمية كمصدر للمحاضرات ونلاحظ أن الوسائل الحديثة مثل الانترنت والدوريات

العلمية لا تستخدم بشكل جيد مما يؤدي لو استخدمت إلى تحديث المناهج العلمية.

والواقع الحالي للجامعات في الدول النامية وجامعة الزاوية كمثال يشير إلى البطء وعدم مسايرة التطورات الحديثة في مناهج أقسام المحاسبة كما هو موضح بالجدول رقم (9) حيث أوضح

جدول رقم (9) تحديث المناهج

العملية	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تغيير المراجع العلمية	10	50	10	50
زيارة مكتبات محليه أو خارجية وشراء كتب منها	6	30	14	70
الاشتراك في مجلات ودوريات علمية	4	20	16	80

50 ٪ من المشاركين لا يتم تغيير المراجع العلمية من وقت لآخر و70 ٪ لا يقومون بزيارات إلى المكتبات المحلية أو الخارجية و80 ٪ غير مشتركين في مجلات ودوريات علمية متخصصة من أجل شراء كتب أو الحصول على دوريات لتحديث المناهج العلمية.

وهذا يسير في نفس اتجاه الفرضية الفرعية الرابعة والتي مفادها أنه لا يوجد استمرار لتحديث محتوى المناهج العلمية بأقسام المحاسبة حتى تواكب التطورات الاقتصادية المعاصرة.

ويلاحظ أنه تم قبول جميع الفرضيات الفرعية مما ينتج عنه قبول الفرضية الأساسية والتي تفيد بوجود فجوة بين ما تقدمه أقسام المحاسبة من معلومات بجامعة الزاوية وما يحتاجه سوق العمل الليبي من مهارات

■ **نتائج وتوصيات الدراسة:**

● **أولا - نتائج الدراسة:**

مما سبق ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية يمكننا حصر العوامل المؤثرة على فجوة الاختلافات بشكل عام والتي تم التوصل إليها في التالي:

1- العديد من المقررات المحاسبية التي يدرسها الطالب تحتاج إلى تحديث وتطوير، بما يتمشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي والحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع.

2- اقتصار أغلب طرق التدريس على التلقين، حيث يتلقى الطالب المعلومات والحقائق عن طريق المحاضرات فقط.

3- عدم توفير تدريبات عملية للطلاب على تطبيق المفاهيم والمبادئ على أرض الواقع.

4- قلة الاهتمام بآداب وسلوك المهنة في برامج تدريس التعليم المحاسبي.

5- عدم استخدام التقنيات الحديثة كالحاسوب لمعالجة العمليات المحاسبية الليبي.

● **ثانيا – توصيات الدراسة:**

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- العمل على تأليف مقررات دراسية تتمشى مع التعليم المحاسبي تعمل على إكساب الطلاب مبادئ الممارسة الجيدة للمهارات اللازمة لتحقيق المستوى المتميز علمياً وأخلاقياً ومهنياً وتقنياً.

2- العمل على بناء شراكة قوية بين كل من أقسام المحاسبة بالجامعات ومكاتب المحاسبة والمراجعة لكي تستطيع مواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية.

3- قيام أقسام المحاسبة بالاشتراك مع نقابة المحاسبين بتنظيم الندوات والمؤتمرات المهنية بصورة دورية منتظمة لعرض ودراسة التطورات المهنية ومشاكل الواقع العملي ومقترحات العلاج الملائمة.

4- تبني منظور إدارة الجودة الشاملة في الجامعات لتحسين برنامج التعليم المحاسبي.

5- قيام أقسام المحاسبة بتوفير كافة المقومات اللازمة للتدريب العملي المناسب لطلاب أقسام المحاسبة سواء فيما يتعلق بمعامل الحاسب الآلي أو معامل اللغات.

6- وضع نموذج لمعايير محلية للمواصفات المطلوبة في خريج المحاسبة، يتم من خلاله متابعة الأداء وتحديد أهداف التعليم وقياس جودة البرنامج التعليمي.

7- **التركيز** على تدريس العلوم الاقتصادية والإدارية والسلوكية والاجتماعية والحاسوب والإحصاء والقانون مما يساهم في الارتقاء بمهنة المحاسبة.

8- تشجيع ورعاية البحث العلمي في المجالات المختلفة لعلم المحاسبة.

9- ضرورة توفير جو من الاستقرار الوظيفي لأعضاء هيأة ألتدريس ومنح الإيفاد الداخلي والخارجي للدورات التدريبية التي تزيد من كفاءة عضو هيأة التدريس.

■ **قائمة الهوامش:**

1- أحمد شوقي رمضان (2006)، فجوة التوقعات في ألمراجعة أسبابها ومكوناتها والحلول المقترحة بالتطبيق على مهنة المراجعة في مصر، (رسالة ماجستير غير منشوره كلية ألتجارة جامعة ألإسكندرية).

2- أحمد حسين الرفاعي (2007)، مناهج البحث العلمي – تطبيقات إدارية واقتصادية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

3- إسماعيل إسماعيل وآخرون (2000)، التأهيل المهني ألمحاسبي الواقع والآفاق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الثاني المحاسبة وتحديات المستقبل، (الأردن : الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، جمعية مدققي الحسابات القانونيين).

4- بشير محمد عاشور الدرويش (2005)، مدى مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات إعادة هيكلة ألاقتصاد، الخصخصة في الاقتصاد الليبي، مركز البحوث ألاقتصادية – بنغازي.

5- جورج دانيال غالي (1998)، تضييق فجوة التوقعات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، (القاهرة، جامعة عين شمس).

6- جورج دانيال غالي (2001)، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، (الإسكندرية: الدار الجامعية).

7- جون ويست (1980)، مناهج البحث التربوي، ترجمة : عبدالعزيز غانم الغانم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

8- دينا إبراهيم إبراهيم العيسوي (2005) فجوة التوقعات في المراجعة – دراسة نظرية وأدلة ميدانية من المحيط المهني في مصر، (رسالة ماجستير غير منشوره كلية التجارة، جامعة طنطا،).

9- ريهام السيد درويش (2005)، برنامج مقترح في الثقافة المحاسبية لطلاب مرحلة الثانوية ألعامة (رسالة ماجستير غير منشوره كلية التربية، جامعة قناة السويس،).

10- سالم محمد بن غربية (1990)، أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهنة والتعليم المحاسبي "، (مجلة البحوث الاقتصادية مركز بحوث العلوم ألاقتصادية المجلد الثاني العدد الثاني بنغازي: خريف).

11- سها النجار، انتصار الدعجة، (2000)، التدريب المؤسسي والمهني للتعليم المحاسبي خلال الدراسة وبعدها وأهميته "، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني المحاسبة وتحديات العصر، عمان - الأردن.

12- طارق المهدي مامي وعبدالحفيظ فرح ميرة (2013)، دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنة المحاسبة، دراسة تطبيقية بجامعة الزاوية، بحوث واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، طرابلس – ليبيا .

13-عبدالحكيم محمد مصلي (2010)، مدى مواكبة التعليم العالي في ليبيا للتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل، بحوث المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، مصراتة – ليبيا .

14-عبد الفتاح عبدالعظم بلو (1988)، تعليم وتدريب المحاسبين في الجماهيرية "،(رسالة ماجستير غير منشوره كلية الاقتصاد جامعة قاريونس).

15- علي مجمد موسى ونادية ميلاد الماقوري (2007)، واقع التعليم المحاسبي وأثره على التأهيل المهني لخريجي الجامعات، بحوث المؤتمر الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا، طرابلس – ليبيا .

16 - علي أحمد الحداد (2010)، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الطبعة الأولى، دار المطبوعات والنشر، طرابلس – ليبيا .

17 – فتحي رمضان موسى (2013)، مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية (دراسة حالة جامعة الزاوية) مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد زليتن – ليبيا .

18-محمد بكري عبد المنعم وأسامة محمد عبد المنعم (1997)، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتضييق الفجوة بين الواقع الأكاديمي والتطبيق العملي في التعليم التجاري بمصر، (المجلة العلمي للاقتصاد التجارة كلية والتجارة جامعة عين شمس العدد الثاني).

19-محمد عبد الخالق مدبولي (2002)، التنمية المهنية للمعلمين الاتجاهات ألمعاصرة المداخل والاستراتيجيات، دار الكتاب الجامعي، الامارات ألمتحدة.

20- محمد مطر (1997)، المحاسبة وتحديات القرن الحادي والعشرين (مجلة المحاسب القانوني العدد 101) .

21-محمد مقداد وماجد الفراء (2004)، مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية، الطبعة الأولى، دار المقداد للطباعة، غزة – فلسطين.

22-محمود محمد الدالي (2003)، دور التعليم المحاسبي في رفع وتطوير الكفاءة المهنية لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، (رسالة ماجستير غير منشوره أكاديمية الدراسات العليا والبحوث ألاقتصادية طرابلس).

23 - محمود صبحي جمعة (2018)، مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل، (رسالة ماجستير، جامعة السالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية)- غزة -فلسطين.

24-نعيم دهمش (1993)، وجهات نظر حول التعليم المحاسبي القدرات التي يجب توافرها للنجاح في مهنة المحاسبة، بحث مقدم للمؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثالث التحديات التي تواجه المحاسبين العرب (البحرين: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين).